قضايا سياسية

اسم المقال: العوامل الاقتصادية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق
اسم الكاتب: م. حمد جاسم محمد الخزرجي، م.م. عبير مرتضى حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1469
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العوامل الاقتصادية واثرها على الاستقرار السياسي في العراق

Economic factors and their impact on political stability

م. حمد جاسم محمد الخزرجي*
Hamed Jasim Muhammad Al-Khazraji

م. م. عبير مرتضى حميد*
Abeer Mortada Hamid

الملخص

إن العلاقة و التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاستقرار السياسي هي علاقة ذات طابع تشابكي معقد فقد تظهر آثار هذه العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر و على المدى القصير أو البعيد، فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه، بينما تؤثر المصاعب الاقتصادية بشكل سلبي في درجة قبول الشعوب نظم الحكم السائدة في بلادها، ومن جانب آخر، نلاحظ أن الاستقرار السياسي يعدّ عاملاً رئيساً من العوامل المساعدة على الانتعاش الاقتصادي، والعكس بالعكس، فعندما تعصف المشكلات السياسية ببلد ما ينعكس ذلك بجلاء واضح على الأداء الاقتصادي للبلد، عموما تعد العوامل الاقتصادية احد الاسباب الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي ، وسوف نتناول في هذا البحث مفهوم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي، واهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على عدم الاستقرار السياسي في العراق.

الكلمات مفتاحية: عوامل، اقتصاد، استقرار، اثرها، العراق

Abstract

The relationship and mutual influence between economic factors and political stability is a complex interrelationship. The effects of this relationship may appear directly or indirectly in the short or long term. The economic recovery of a country helps stabilize the political system, while the economic difficulties negatively affect In the degree of acceptance of the peoples of the ruling regimes prevailing in their country, on the other hand, we note that political stability is a major factor in the economic recovery, and vice versa, when the political problems of a country is clearly reflected on the economic

* - تدريسية في جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية alkhzrjyhmd5@gmail.com
* - تدريسية في جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية

performance of the country, p What are the economic factors, one of the main causes of political instability, and we will address in this research the concept of political stability and political instability, and the most important economic factors affecting the political instability in Iraq.

Keywords: factors, economy, stability, Impact , Iraq

المقدمة:

يعد عدم الاستقرار السياسي من اكثر الظاهر الشائعة في البلدان العربية ومنها العراق ، ويحمل في طياته الكثير من الخطورة، وعدم الاستقرار السياسي مفهوم سياسي معقد نوعا ما من حيث تأثره وتأثيره بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، فهو قد يفهم منه عدم الاستقرار الحكومي أي يقتصر على التغيرات السريعة في مفاصل السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل عدم الاستقرار المؤسسي أي التحولات الشاملة في كل مفاصل الدولة، أي تحول شكل الدولة ونظامها السياسي، كذلك يشمل الاشكال المختلفة للعنف السياسي مثل الاضطرابات والمظاهرات والاعمال المسلحة والحروب الاهلية والحركات القومية والدينية، ان بحثنا لا يتعلق بالاستقرار او عدم الاستقرار السياسي، بقدر ماهو دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والتي تشمل الموارد والسياسات الاقتصادية ونوع الاقتصاد وطبيعة العراق، وتأثير الاقتصاد الدولي وخاصة الغربي، على عدم الاستقرار السياسي في العراق، والتي تعاني اغلب دولها من عدم استقرار سياسي وحراك اجتماعي من اسبابه الرئيسية العوامل الاقتصادية.

اهمية البحث: تسهم هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في العراق ، اذ يعد الاقتصاد عامل مؤثر على كل مفاصل ونواحي الحياة في كل دول العالم، وهو المحرك الاساس لعدم الاستقرار العالمي وليس العربي والعراقي فقط، وتسعى الدراسة الى رصد اثار عدم الاستقرار السياسي في العراق المرتبطة بالعامل الاقتصادي، والصعوبات التي تقف عائقا امام تطوير الاقتصاد العراق.

هدف البحث : يسعى البحث إلى توضيح أثار العوامل الاقتصادية على الاستقرار السياسي في العراق.

المشكلة البحث: عوامل كثيرة ضربت العراق بعد 2003، منها التغيرات السياسية والامنية الاقتصادية والاجتماعية العميقة والتي اثرت على الاستقرار السياسي فيه، وقادت الى تراجع الانتاج وتدمير البنى التحتية والمنشئات الصناعية وتخلف الزراعة والاعتماد على الاستيراد وتراجع التنمية الاقتصادية الاقتصاد الريعي بزيادة انتاج النفط وتصديره، والاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، ادى ذلك الى التأثير

على مجمل الاوضاع الاقتصادية ومعيشة المواطن ومن ثم التأثير على الاستقرار، وانطلاقا من ذلك نطرح الاسئلة التالية، وهي:

1- ما هو مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي ؟

2- كيف تؤثر العوامل الاقتصادية الداخلية في عدم الاستقرار السياسي في العراق ؟

2- كيف تؤثر العوامل الاقتصادية الخارجية في عدم الاستقرار السياسي في العراق ؟

فرضية البحث: للإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها، وبفرض الوصول الى نتائج من وراء البحث، نطرح الفرضة التالية، وهي ان العراق ومنذ حصوله على الاستقلال، وامتلاكه ثروات معدنية وزراعية وبشرية هائلة، الا انه – ورغم بعض المحاولات القليلة– لم يطرح محاولات جادة في تطوير بنية اقتصادية تعتمد على صناعات متطورة وتحسين الزراعة وبناء تنمية بشرية ومستدامة للأجيال اللاحقة، والتي قادت الى التأثير على الاستقرار السياسي.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج التاريخي, والمنهج التحليلي لغرض شرح وتحليل أسباب ومظاهر العوامل الاقتصادية واثرها على الاستقرار السياسي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى قسمين , يتناول الأول: (الإطار النظري), وقد قسمنا المبحث إلى فرعين, 1- مفهوم الاستقرار السياسي، 2- مفهوم عدم الاستقرار السياسي. والقسم الثاني تناول اثر العوامل الاقتصادية على عدم الاستقرار السياسي في العراق, وقد قسمنا المبحث إلى فرعين, 1- العوامل الاقتصادية الداخلية, 2- العوامل الاقتصادية الخارجية، اضافة الى الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات والمصادر.

أولاً: مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي(الإطار النظري).

تعد الظاهرة السياسية من الظواهر التي تختلف تمام الاختلاف عن الظاهرة الطبيعية، إذ تتصف الأولى بالديناميكية أو الحركية، والثانية بالسكون والجمود. وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك كان من الطبيعي إن تتعدد مفاهيمها وتتلون مضامينها بما ينسجم مع ظروف الزمان والمكان.

1- مفهوم الاستقرار السياسي

يقصد بالاستقرار عموما، مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل

وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وسوف نوضح الاستقرار لغة واصطلاحا.

أ- الاستقرار لغة واصطلاحا

- **الاستقرار لغة:** ورد في القاموس: استقر، يستقر، استقراراً، استقر الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن، فالاستقرار يعني ثبات الشيء في مكانه إذا لم يتغير أو يتم تغييره، والثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي حركة ثابتة [1]. وورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في قوله تعالى (... وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) أي مسكن وقرار. وقوله تعالى (...وَلَٰكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ...) بمعنى إذا أستقر مكان الجبل ولم يتزلزل. ويقول سبحانه و تعالى في محكم التنزيل (اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...) إي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والاقامة فيها ، اي ان الله تعالى هو الذي جعل لكم الارض التي أنتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنون فوقها وقال ابن كثير بعد ذكر الاية: "اي جعل لكم مستقرا بساطا مهادا تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وارساها بالجبال لئلا تميد بكم" [2].

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبوت سواء بالقران الكريم أو في معاجم اللغة العربية، لا يختلف عن المعنى في المعاجم الذي تفسره القواميس الأجنبية للاستقرار. إذ يعرف معجم "لروس" (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها "بقاء الحالة أو الوضعية على ماهي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر" [3].

- **الاستقرار اصطلاحا:** اصطلح على الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج على حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار [4].

---

[1] - ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي، القاهرة ،دار المعارف،1981، ص ص3579 – 3580 .

[2] - عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ط1، بيروت، دار بن حزم للطباعة والنشر، 2003، ص353 .

[3] - محمد الصالح بوعافيه، الأستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، الجزائر 2016، ص309.

[4] - احمد حامد محمد، دور العوامل الاقتصادية في الاستقرار السياسي لدولة المارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص59.

إن الاستقرار هو "عملية وليس مرحلة يصل إليها المجتمع، ويقف عندها، ذلك إن الهدف العام لمختلف الأنظمة السياسية يتمثل في تحقيق المزيد من الإنجاز والتقدم، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار المرحلي كون الاستقرار من أهداف الشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، فضلاً عن إنه هدف واقعي فهو ليس مجرد وصف لوضع نموذجي أو قائم. وإنما يتطلب بحث الظروف التي تساعد على تحقيقه وبناء على ذلك فالاستقرار قيمة وظاهرة نسبية، فلا توجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، كما إن حالة عدم الاستقرار الكامل تتعارض مع وصف الدولة وبقائها وعليه، فالاستقرار السياسي نوعان: الأول حقيقي (طبيعي) والأخر ظاهري (مصطنع هش)، والنوع الأول يعد استقرارا متوازناً يستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي لكي يصل إلى نقطة توازن واستقرار جديده، وبالتالي فهو يحمل تقويماً إيجابيا، أما النوع الثاني فهو ظاهري يرفض التغيير ويخشاه، ويصطدم مع عوامله والقوى التي تطالب به ويصبح استقرارا هشاً ويحمل تقويماً سلبياً، باعتبار إن الاستقرار طابع أنساني، فمن خلال توصيف العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع (الأفراد) يعد الاستقرار قيمة تسعى النظم للحفاظ عليها، في تحقيق الاستقرار الداخلي [1].

وقد وردت حول مفهوم الاستقرار السياسي مجموعة من التعاريف منها: تعريف (مارتن بالدام) بأن الاستقرار مصطلح ليس واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال اربعة أبعاد أساسية هي: (حكومة مستقرة ،نظام سياسي، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي) [2]، وعرفت (كارولينا كورفال) إن " الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضا قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف" [3].

ويرى حسن موسى الصفار "إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يتطلب وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الامة واطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الاطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراب"، بينما ترى (نيفين عبد المنعم مسعد) ان الاستقرار السياسي "ظاهرة تمتاز بالمرونة وتشير الى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة

[1] - رعد فواز الزين، تحديات الأمن الوطني الأردني، ط1، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2011، ص24 .

[2] - بشرى عبد الباري احمد، تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي ونسبة الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 30، 2013، ص151.

[3] - محمد الصالح بوعافيه، مصدر سبق ذكره، ص311

توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق ودعما لشرعيته وفعاليته"[1].

فيما يرى حسين علوان إن الاستقرار السياسي هو" ظاهرة تتحقق بالتأطير القانوني والدستوري للصراعات السياسية بين الاطراف السياسية المختلفة لتحقيق الثبات والاستمرارية ،والاندماج داخل المؤسسات السياسية ،والدستورية ليكون النظام في حركة مستمرة ومتفاعلة بانتظام" [2].

وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة. وفريق آخر يرى بأنه غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة، فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة (سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل سنة، بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته" [3].

وفي السياق نفسه يرى أسامة الغزالي إن " الاستقرار السياسي مرتبط بالاستقرار المؤسسي، أو ما يسمى بالمؤسسية، والاستقرار المؤسسي لا يعني استقرار السلطات العامة في دورتها الزمنية التي يحددها الدستور فحسب بل يتعدى ذلك ليشمل ثبات الوظائف التي تؤديها الدولة بشكل ديناميكي منتظم ضمن أطر قانونية وإدارية محددة بغض النظر عن تغير الأشخاص أو التنافس أو التخاصم السياسي الذي يحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية [4].

ب- مؤشرات الاستقرار السياسي: هناك من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي؛ وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول، ومن هذه المؤشرات هي[5]:

---

[1] - حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته، ط1، بيروت، دار العربية للعلوم، 2005، ص15 . كذلك ينظر، سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر 2000 - 2014، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص32 .

[2] - حسين علوان الربيعي، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990, ص15 .

[3] - محمد الصالح بوعافيه، مصدر سبق ذكره، ص311 .

[4] - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987، ص181 .

[5] - زينب كريم محيبس، الطائفية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص31. كذلك ينظر علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي, التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان, رسالة ماجستير، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١٢، ص ١٣٨ . كذلك ينظر، بدر الدين هوشاتي، انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، تاريخ النشر، ايلول 2016, شبكة معلومات دولية: https://goo.gl/XaJ9Dn

- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة، وهو تداول السلطة بشكل سلمي بعيداً عن الانقلابات والتدخلات العسكرية وبطريقة قانونية كما رسمها الدستور والقانون، ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات.
- شرعية النظام السياسي، وتظهر من القاعدة الجماهيرية التي تمثلها الانظمة السياسية ورضا الشعب عن النظام السياسي ومؤازرته عن طريق تحقيق مصالحهم وصيانة حقوقهم.
- قوة النظام السياسي وسيادة الدولة، وتظهر من خلال قوة الدولة في الحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي وأمن المواطن والدفاع عنه ضد أي اعتداء خارجي، والدولة هي الكيان الوحيد الذي يمتلك القوة المادية والمعنوية والذي تمكنها من حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية.
- الثبات في المناصب القيادات والاستقرار البرلماني، وهو الحفاظ على بقاء القادة في مناصبهم ومناقشته للقوانين بدون تلكؤ وبدون اضطرابات داخلية لفترات طويلة .
- غياب العنف السياسي، مثل حلالات الاغتيالات والانقلابات والتمرد واعمال الشغب والاعتقال السياسي.
- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام السياسي، وهو توجيه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية, وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد.
- الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)، إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، ولكن العيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية.

2- مفهوم عدم الاستقرار السياسي

في الواقع إن مفهوم عدم الاستقرار هو مفهوم نسبي ولا يتحدد وفق مؤشر واحد أو مجموعة مؤشرات فهو يوجد إذا ما توفرت إي مؤشر من المؤشرات المؤدية إلى عدم الاستقرار مثل عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي .

أ- تعريف عدم الاستقرار السياسي

الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية أعطوا تعريفات مختلفة لمفهوم عدم الاستقرار وبدلالات متعددة ، ومنها: تعريف (ابن خلدون) ان عدم الاستقرار السياسي "نتيجة عدم التجانس الاجتماعي في

الاوطان التي تكثر فيها قبائلها وعقائدها ولا تتمتع بالاستقرار نتيجة لاختلاف الآراء والاهواء" [1]. اما الدكتور (رياض عزيز) فعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه "ظاهرة سلبية متعددة النتائج والانعكاسات تستدعي الاهتمام والدراسة على كل المستويات وهي إن خضعت للعديد من الدراسات والتفكير إلا إنها مازالت حالة قائمة تعاني منها دول العالم الثالث" [2].

ويعرفه الدكتور (محمد عابد الجابري) يعرفه "بدلالة القدرة وبأنه عدم قدرة الحاكم أو الحكام في كل دولة من الدول العربية على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه أو الخاضعة له من جهة ثانية"، فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى أو الخاضعة له أو المتحالفة معه سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب ، إي عدم الاستقرار السياسي [3].

ويعرفه (صموئيل هنتنغتون) "بدلالة المعادلة مفادها عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية ، إي ببساطة إن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الاستجابة". وهذا التعريف يدل أن هناك تناسب طرديا بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار، وإن الاستقرار السياسي لا يمكن توفيره باستخدام القوة والعنف الذي يقمع معارضي النظام، لان القوة ليست باستطاعتها إلغاء المطالب السياسية فهذه المطالب تظل قائمة وموجودة بل تزداد في واقع الآمر وقصارى ما تفعله القوة هو منعها من التعبير عن نفسها عبر الوسائل المختلفة ما يعني استمرار انعدام الاستقرار واقعيا [4].

ويعرف عدم الاستقرار السياسي "بأنه حالة التغير السريع غير المنضبط او المحكوم ويتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام من الناحية النظرية اما من الناحية الاجرائية فيعرف باللجوء إلى العنف السياسي وعدم لجوء بعض القوى الى أساليب دستورية في حل الصراعات وعجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام، ويتحقق عدم الاستقرار السياسي عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع

[1] - عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر ، المحقق ابو صهيب الكرمي، ط1، بيروت، بيت الأفكار الدولية لنشر وطباعة، 2005، ص15.

[2] - رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العام الثالث، ط2، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، 1989، ص291.

[3] - عدنان السيد حسين وأخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص 193

[4] - سعد حقي توفيق، مبادى العلاقات الدولية، ط1، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص373 . كذلك ينظر، سهيلة هادي، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي : دراسة حالة مصر 2000 - 2014 ، مصدر سبق ذكره، ص33 .

معين غير فاعلة في تلبية مطالب الجماهير والاستجابة لأمالهم مما يفضي الى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة الشدة" [1].

ويعرفه (عبد الله خليفة) بان عدم الاستقرار السياسي هو تولد أحدى أو كل مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تقود إلى عدم الاستقرار المجتمعي، وهي كعدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة أو عدد الاضطرابات العامة أو وجود حرب أهلية أو وجود عدد من الأزمات الاقتصادية أو الحكومية داخل البناء السياسي ، فضلا عن عدد عمليات التغيير التي تتم في أجهزة الدولة وكذلك عدد أعمال الشغب داخل الدولة وعدد الانقلابات أو الثورات الشعبية أو عدد المظاهرات للحكومة وهناك مؤشرات خارجية كعدد الأزمات الموجهة للدولة من دول أخرى وعدد القتلى الذين لقوا مصرعهم وعدد المرات التي تم فيها تحريك القوات المسلحة [2].

ب- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي: إن زيادة مؤشر العنف السياسي من أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي، ومن اهم هذه المؤشرات:

- عدم الاستقرار المؤسسي والدستوري: ويشمل ضعف المؤسسات السياسية والأسس الدستورية لبناء الدولة، والناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، مقابل وجود سكان فاعلين سياسيا، وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار، وكبح النزاعات التسلطية، وإكساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية [3].
- تدخل الجيش في السياسية: تعد دول العالم الثالث ارضا خصبة لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وهذه المؤسسة هي من ساهمت في بناء النخبة السياسية الحاكمة وجعلتها القوى المؤثرة في النظم السياسية القائمة فيها، وان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مرتبط بقوة أو ضعف السلطة السياسية القائمة وفسادها ويطرح هذا التدخل كضرورة لمعاقبة فشل السلطة وتحسين الأوضاع [4].
- الثورات المسلحة: وهي من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي في الدول المختلفة، وإن علاقة الثورة بالاستقرار السياسي للبلد تعتمد على الظروف السابقة للثورة والنتائج المترتبة عنها، فاذا استطاعت الثورة

---

[1] -أكرم عبدالقادر بدرالدين، الاستقرار السياسي في مصر (1952- 1970)،مجلة الدراسات الدولية، القاهرة، العدد 16، تموز 1982، ص ص29 – 30. كذلك ينظر، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا)، تقديم: أبراهيم أحمد نصر الدين، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص59 .

[2]- أكرم عبدالقادر بدرالدين، الاستقرار السياسي في مصر (1952- 1970)، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[3] - شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا)، مصدر سبق ذكره ص59 .

[4] - غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993، ص ص79-82 . كذلك ينظر، مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص27.

بعد نجاحها إجراء التغييرات المطلوبة، فان ذلك يحقق الاستقرار السياسي، اما اذا فشلت الثورة اجراء التغييرات المطلوبة في المجتمع، فان ذلك لا يحقق الاستقرار السياسي للمجتمع [1].

- أزمة الشرعية للسلطة السياسية الحاكمة: يغلب على السلطة السياسية الحاكمة في العالم النامي ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند عليها، فهي تعيش "أزمة شرعية" لأن غالبية انظمتها السياسية لم تصل إلى السلطة بوسائل ديمقراطية حقيقية، لذا فإن دعم الشعب للنظام السياسي يكاد ينحصر في الخوف أو المصالح الضيقة، كما ان تعامل الأنظمة مع "التنوع" العرقي أو المذهبي أو الديني أو العشائري داخل الكيان أو الدولة العربية المعاصرة لم يكن ديمقراطيا، بل بالسلوك التسلطي، وهو ما يسبب الصراعات الداخلية [2].
- غربة السلطة السياسية سياسيا وثقافيا عن محيطها الشعبي: المقصود بـ "غربة" السلطة السياسية هو التباعد وربما التعارض ما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للشعب وللأمة وما بين الانتماء الثقافي والأيديولوجي للسلطة الحاكمة، فالشعب يغلب عليه انتماء حضاري شرقي، في حين أن السلطة السياسية يغلب عليها "الانتماء الثقافي الغربي على الأقل على صعيد السلوك والممارسة، ونتيجة هذه "الغربة والفشل" لم تعد "الدولة" قادرة على تحصيل شرعيتها من الأمة أو الشعب لذا لجأت إلى القوة المادية المجردة، وهو ما دفع إلى نزاعات بينها وبين حركات معارضة داخلية مسلحة [3].
- الصراع الداخلي: تعاني بعض الدول بوجود أطراف متنازعة داخل حدود الدولة مما يهدد أمن الدول ووحدتها الوطنية ويؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي [4].
- الهجرة الداخلية والخارجية: إن اسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي تتلخص بالوضع الأمني والاقتصادي، والتدخل العسكري الخارجي والضغوطات الداخلية، واعتقال الأفراد دون سبب أو محاكمة، والثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية، العقوبات الدولية، وهذه الاسباب جعلت المواطن يهاجر من بلده بالتالي تقود الى عدم الاستقرار السياسي [5] .

---

[1] - خيري عبدالرزاق جاسم، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر، مجلة دراسات دولية، العدد 25 ، 2004، ص68.

[2] - فلاح خلف كاظم، الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة... حتمية الترابط، المجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 22، 2012، ص220 .

[3] - بتة الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999 – 2011)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013 ، ص41 .

[4] - المصدر السابق نفسه، ص46 .

[5] - رشيد ساعد، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الأنساني، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2012، ص ص60 – 63 .

جـ- عوامل عدم الاستقرار السياسي: هناك بعض العوامل التي لها دور في عدم الاستقرار السياسي لدولة ما، والتي تنبع من البيئة الداخلية والخارجية ومن هذه العوامل، هي:

- العوامل الداخلية: وهي عدة عوامل منها:

*- عدم المساوات الاقتصادية والاجتماعية: وهو يشير الى تباين في مستوى النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق البلد الواحد، اي وجود مناطق داخل البلد الواحد تتمتع بمستوى تطور اقتصادي واجتماعي مرتفع، وأخرى متخلفة أو ذات تطور اقتصادي واجتماعي منخفضة [1].

*- ضعف الاندماج القومي: إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية، لكن الفارق بين الدول في هذا التعدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء وقوة، والبعض الآخر فشل في ذلك وحصد مزيداً من عوامل عدم الاستقرار السياسي [2].

*- الانقسام الثقافي: الانقسامات الثقافية داخل المجتمع الواحد تؤدي الى التفكك وانعدام التوازن في تكوينه، مما يؤثر في توحيد أفراده وتفكيرهم واتجاهاتهم وسلوكهم، ومن أبرز هذه مظاهر الانقسام الثقافي ضعف الولاء القومي إذ يكون الولاء للأسرة أو القبيلة أو مناطقي، التي تفرز حالة عدم الاستقرار [3].

*- ضعف المؤسسات: أن ضعف مؤسسات الدولة، أحد العوامل التي تلعب دوراً في عملية التعاقب على السلطة بالعنف السياسي وعدم استقرار القواعد القانونية المنظمة لهذه العملية التي تتسم بانعدام أو ضعف التنافس السلمي على السلطة في إطار مؤسسات الدولة [4].

- العوامل الخارجية ومنها :

وهو ضمن طرق عديدة منها، تدخل الدول الكبرى التي تعمل ضمن أيديولوجياتهما ومصالحهما المشتركة وقد يكون التدخل بتأثير مباشر من قبل الدول الكبرى وتقوم به دول تنتمي إلى دول الجنوب لزعزعة الاستقرار السياسي لدول المنطقة، وهي تخدم بذلك مصالحها الإقليمية وتنفيذا لمخططات الدول الكبرى، والأدوات التي تستخدمها الأطراف الأجنبية في زعزعة الاستقرار السياسي، وتتم بطرق مختلفة مثل تدريب

[1] - حسين عبد الفياض العامر ،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العام الثالث ،مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 27، 2014، ص ص584 - 587 .

[2] - عدنان السيد حسين وأخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص178. كذلك ينظر، حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص235- 236 .

[3] - أمير أسكندر، اليمين واليسار في الثقافة المصرية، ط1، بيروت، دار أبن خلدون، 1978، ص32 .

[4] - مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة في العالم الثالث واثرها في استقراره السياسي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص229 .

مجموعات من المرتزقة وارسالها الى دول العالم النامي من اجل اثارة الفوضى فيها، او دعم الأحزاب سياسية تكون عميلة للدول الكبرى او الاقليمية، او تغيير دور منظمات المجتمع المدني قد يكون في بعض الاحيان دور مزدوج من خلال دعم التطرف والعنف في الدول الاخرى بحجة تقديم الدعم والمساعدات، تحريك الأقليات الدينية والقومية في دول اخرى من اجل كسبها الى جانبها لتحقيق اهدافها في المنطقة او اثارة الفوضى والقتال في هذه الدول، وتشجيع الانقلابات العسكرية المدعومة من الخارج، لأسباب سياسية او اقتصادية او عسكرية ، وتقديم المعونات الاقتصادية لاحد الدول، والتأييد المعنوي لهما، أو لإحداهما، بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية، فمن خلال أداة المعونات تستطيع الأطراف الثالثة إن تؤثر في إدراك الأطراف المتنازعة لقدرتها النسبية، ومن ثم التأثير في سلوكها نحو بعضها البعض، وبالتالي زيادة قدرة الطرف الثالث على التحكم في السلوك الخارجي للدول المتلقية للمعونة في أتجاه مصالح وأهداف الطرف الثالث، واخيرا التاثير على عمليات صنع القرار الخاصة بالبلدان جنوب تتعرض للاختراق من الخارج، مع وجود فاعلين خارجيين يشتركون فعلياً في تخصيص الموارد وتحديد الأهداف[1] .

وبناء على ما تقدم فإن عدم الاستقرار السياسي ليست عمليةً فجائية الحدوث، إنما هي عملية تراكمية، ذات مؤشرات وتأثيرات قابلة للتفاقم، وهو ما يولّد بالضرورة تأثيرات خطيرة وذات مدى زمني طويل، وترتبط ديمومة عدم الاستقرار السياسي باختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: اثر العوامل الاقتصادية على عدم الاستقرار السياسي في العراق

أن ثمة علاقة مرتبطة بين ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع، وعليه فإن الاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية؛ ذلك أنه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تكمن أهميته الكبرى.

والاستقرار الاقتصادي هو السياسة التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية, وتمكين الدول من التغلب علي التقلبات والتغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف والفائدة ومعدلات التضخم وأسواق المال, وتوفير فرص العمل، حيث تزيد هذه التقلبات من مستويات عدم التيقن, وتؤثر سلبا علي مستويات قدرة الدول علي جذب الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي, ومن ثم فمن الأهمية بمكان التأكد من قدرة اقتصادات العالم المختلفة علي تعزيز فرص النمو الاقتصادي

[1] - حسين عبد الفياض العامر، مصدر سبق ذكره، ص ص590 - 591 .

والحيلولة دون وقوع تقلبات من شأنها الإضرار بالاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة [1]. وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات الجيدة للاقتصاد العراقي، الا انه لا زال يعاني من عوامل اقتصادية داخلية وخارجية تؤثر على الاستقرار السياسي فيه، ومن هذه العوامل هي:

1- العوامل الاقتصادية الداخلية:

أ- تعدد الانظمة الاقتصادية، وتغييب الكفاءات القادرة على الاصلاح: سيادة القرار السياسي على القرار الاقتصادي و غياب مؤسسات صنع القرار الاقتصادي، وفي حال وجودها فهي عاجزة أمام الظروف و المتغيرات الدولية من حولها و ضياعها في دوامة الفساد و خدمة المصالح الشخصية، واستبعاد الخبرات الاقتصادية التي يمكنها المساهمة في حل المعضلات الاقتصادية [2]، وهذا الحال ينطبق على العراق ايضا اذ ان الدولة لا تعتمد نظام اقتصادي واحد فهناك قطاع اقتصادي مركزي الى جانب المختلط والقطاع الخاص وهو ما قاد الى صعوبة في اصدار التشريعات وعدم وضوحها وتطبيقها، فنرى ان العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء العراقية والتي قدرت بالمليارات من الدولارات, والهدف منها تامين الطاقة الكهربائية, تبين إن هذه العقود تتعلق بمولدات وقطع غيار غير صالحة للخدمة وومدتها محدودة وان وزارة الكهرباء – حسب كلام الدولة المصدرة – هي التي تعاقدت على هذه المولدات ولا تتحمل الدولة المصدرة المسؤولية، أي ان وزارة الاتحادية لم تتصرف بشكل مهني وحسب الخبرات، بل حسب اهواء المسؤولين [3].

ب-المعوقات الاجتماعية، عانى المجتمع العراقي ولسنوات عديدة من الحرمان والعوز الاقتصادي، مما ولد لديه حالات من عدم الاهتمام وباللامبالاة، او الاعتماد على العنف في مواجهة الافكار المخالفة، مما ولد مجتمع تنقصه الخبرة في الممارسة السياسية المعاصرة، اذ لازالت اغلب النقابات والحركات والاحزاب تعتمد على قيم وافكار عشائرية وطائفية، فلا زالت الاحزاب الوطنية تعاني من الضعف مما ولد طبقة اجتماعية جديدة تفتقر الى أي شكل من اشكال التأطير والاندماج الاجتماعي، اذ كانت ظروف الحصار السابقة ولدت ثقافات اجتماعية واقتصادية جديدة اثرت على المجتمع [4].

---

[1] - فرج عبد العزيز عزت، معا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مقال منشور على الموقع الالكتروني، ww.ahram.org.eg/writer articles/2017/aspx.

[2] - خلاف خلف الشاذلي "آفاق التنمية العربية وتداعيات العولمة المعاصرة على مشارف الألفية الثالثة"، مجلة شؤون عربية، العدد 105، 2001، ص65.

[3] - الفساد في وزارة الكهرباء العراقية , تقرير على الانترنيت.-ww.inciraq.com/arabic/classifieds/0503007-htm

[4] - عبير سهام مهدي، اشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة فكر حر، العدد8، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، 2010، ص ص23-25.

ج- تراجع المشاركة السياسة، تعاني اغلب الدول العربية من ضعف المشاركة السياسية لشعوبها، اذ تحول العديد من الدول من النظم ذات النزعة السلطوية نحو النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية وتوسيع المشاركة السياسية، وهنا نلاحظ علاقة تبادلية أو ترابطية بين التقدم الاقتصادي بمعنى التحول نحو اقتصاد السوق الحر وبين التقدم السياسي بمعنى التحول الديمقراطي. ومنشأ هذه العلاقة التبادلية الترابطية حسب اعتقادنا نابع من حاجة ماسّة تتمثل في أن الوصول إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي يتميز بقواه الذاتية، فإن النظام السياسي يكون بذلك قد كوّن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً إلى فئات اجتماعية أوسع، وبمجرد الوصول إلى تلك المرحلة تنشأ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع نطاق الاقتصاد القومي وتعقيده، فيصبح من الصعب إدارته مركزياً، ما يدفع باتجاه اللجوء إلى اللامركزية لتحقيق ذلك، لهذا فان الحاجة الى الديمقراطية والمشاركة السياسية تولد ازدياد المطالب واتساعها والتي قد تتحول الى اعمال عنف تهدد الاستقرار السياسي [1].

د- البطالة، اذ تعد البطالة من اهم عوامل عدم الاستقرار، اذ وصلت الى مستويات عالية في العراق، فقد كانت (7. 11%) في عام 2007 ، وصلت الى (3. 15%) عام 2008, وفي عام 2011 بلغ معدل البطالة (1. 11%), لكن معدل البطالة تجاوز (25%) خلال العام 2014-2015 بسبب الأوضاع غير المستقرة خلال هذه الفترة والتي شهدتها البلاد، وقد كان من أسباب البطالة هو انهاء خدمات منتسبي بعض دوائر الدولة بعد 2003، ولا سيما المؤسسات الإعلامية والعسكرية والأمنية, فقد تم حل الجيش بكافة صنوفه وتسريح اعداد كبيرة منهم ومن بعض صنوف قوى الامن الداخلي، والغاء قانون خدمة العلم، مما ولد نوع من الاحساس بالغبن لديهم وجعل بعضهم يبحث عن اعمال لتوفير وارد اقتصادي يسد متطلباتهم باي طريقة كانت [2]، يضاف اليه العمالة الوافدة، اذ تعد العمالة الوافدة سبب من اسباب البطالة في العراق، فقد اصبح جلب العمالة من دول اسيوية وافريقية تجارة مربحة لبعض الاشخاص والشركات سوى المحلية والاجنبية، ولا سيما في خدمة المنازل والاعمال اليومية، وقد قدرت بعض المصادر عددهم بأكثر من (مليون) عامل اجنبي، وغلبهم من بنغلادش وايران والصين والهند،

[1] - يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي الى هاجس المستقبل، مجلة منتدى الفكر العربي، العددان 106-107، السنة التاسعة، 1994، ص13.

[2]- ابتهال محمد رضا داود , الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والافاق المستقبلية, مجلة دنانير، العدد8، 2020، ص ص 221-223.

اضافة الى تتقاضاه هذه العمالة من مرتبات عالية ولا سيما العاملة في قطاع النفط، وهو ما يقود الى استنزاف للعملة الاجنبية من خلال التحويلات المالية، وما تسببه من ندرة فرص العمل وتاثيرها على التنمية في البلاد، وما تسببه العمالة الوافدة الى المشاكل الامنية ونشر الفساد والتحلل الأخلاقي، تشكيل عصابات من العمالة لارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والتسول وعصابات تهريب البشر، والغزو المبطن لنفسية وقدرات الشعب، وجرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس[1].

هـ- الهجرة، عرف العراق انواع مختلفة من الهجرات لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية، وهناك الهجرة الداخلية من الريف للمدن ومن مدينة الى اخرى، واهم الهجرات والنزوح القسرية كانت بعد العام 2003، اذ بلغ عددهم داخليا (2) مليون مهجر، كذلك عمليات نزوح كبرى بعد العام 2014، وقدرت نسبتهم (4%) من السكان بعد حرب تحرير المدن من الارهاب، يضاف اليه الهجرة الخارجية التي قدرت بأكثر من (3) مليون لاجئ، موزعين على مختلف دول العالم، وان بعض المهاجرين من اصحاب الكفاءات مثل الاطباء والاساتذة والمهندسين والمحامين واصحاب الكفاءات الاخرى واصحاب رؤوس الاموال، وهو ما اثر على الوضع الاقتصادي العام وتخلف التنمية وتراجع رفاهية وصحة المجتمع [2].

و- هناك ارتباط وثيق بين الامن الاقتصادي والامن السياسي والشخصي والجماعي، اذ عانى العراق منذ تأسيسه الى اليوم من عدم الاستقرار السياسي، وزاد ذلك بعد احتلال العراق بعد 2003، وانتشار القتل والارهاب، وتدمير اغلب المؤسسات والمصانع الاقتصادية، الامر الذي اثر سلبا على الواقع المعاشي للمواطنين وتراجع مؤشرات التنمية البشرية وعلى كل المستويات [3].

ز- الزيادة السكانية الكبيرة، هناك علاقة بين حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم العمري والنوعي وبين الاستقرار، فالسكان اهم عناصر قوة الدولة وضعفها ، ويجمع خبراء الاقتصاد العالمي على أن العالم العربي سيواجه في السنوات العشر القادمة "قنبلة ديموغرافية موقوتة"، فأكثر من نصف سكانه أصغر من

---

[1]- اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة بابل للعلوم والقانون/المحقق الحلي، العدد3، 2017، ص ص 572-573. كذلك ينظر، هند غانم محمد المحنة, الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة للعراق, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة الكوفة, 2014, ص 206.

[2]- عدنان عبد الامير مهدي، السياسية العامة في العراق واثرها على التنمية البشرية المستدامة (2003- 2018)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2020، ص ص94-97.

[3] - احمد حمدي احمد، الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، العدد38، 2017، ص504. كذلك ينظر، كمال أحمد: الاستقرار الاقتصادي أحد أهم العوامل لترسيخ الاستقرار الإقليمي، مجلة الوسط، البحرين، العدد 4155 - 2014م ، على الموقع الالكتروني، www.alwasatnews.com/news/849837.html

18 عاما، كما أن نسبة البطالة تصل في بعض الدول النامية إلى 30 %، كما ان هناك تفاوت كبير في الايدي العاملة بين الماهرة والاقل خبرة، وتوزيعهم في القطاعات الاقتصادية بين 87% في الصناعات النفطية الى 2% في الصناعات الاخرى والتي اغلبها تحويلية وغذائية[1]. وقد بلغ سكان العراق عام 2004 حوالي (27) مليون نسمه، وفي عام 2009 بلغ (31) مليون، وان معدل النمو السكاني بلغ (3%)، وان الاستمرار على هذه النسبة سيصل سكان العراق الى (64) مليون عام 2030 [2]. ان عدد السكان قد يكون ثروة وطنية للدولة اذا توفرت لهم تنمية بشرية فعالة وتطوير مهاراتهم وقاعدة اقتصادية متطورة وموارد اقتصادية لتعزيز نشاطهم الاقتصادي، وعلى الرغم من امتلاك العراق مساحة واسعة تستوعب اضعاف سكانه الحالي، ومورد اقتصادية مهمة مثل النفط والغاز والمعادن الاخرى، الاراضي الزراعية الواسعة وتوفر المياه، الا انه يعاني من عدم انتظام توزيع السكان واختلافه من مدينة الى اخرى، ضعف القاعدة الصناعية، اضطراب الامن، عدم الاهتمام بالزراعة، الاعتماد على الوظائف الحكومية وترك الاعمال اليدوية الاخرى، والحاجة الى اتخاذ سياسات عامة في التخطيط الاستراتيجي، للاستفادة من حجم السكان وتنوعه وتحقيق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والزيادة السكانية لتحقيق الاستقرار [3].

ح- الاقتصاد الريعي ، ان تكاثر مصادر الريع العربي وتزايد النفقات المالية الناجمة عنها شكلت عاملا رئيسيا يفسر النتائج البائسة للاقتصاديات العربية مقارنة مع اقتصاديات بلدان نامية اخرى لا تتمتع بموارد ريعية مماثلة، ولكنها شهدت تنمية متسارعة[4]، في العراق اصبح للقطاع النفطي دور كبير في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من 59% عام 2003 الى 85% عام 2007، وهو ما يبين حجم مساهمة قطاع النفط مقارنة بالزراعة والصناع العراق هو تنامي الممارسات الاحتكارية في قطاع التجارة عبر الوكلاء والوسطاء والمضاربات المالية والعقارية والتي شكلت 12% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009،

[1] - جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي؟، صحيفة القبس الكويتية، العدد 4، السنة الرابعة، 2010، ص48-49، على موقع، http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf

[2]- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004، الجزء الثاني التقرير التحليلي، ط1، 2005، ص ص40-41.

[3]- عدنان عبد الامير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ص100-108.

[4] – تطورات الاقتصاد العربي 2013-2016، (اتحاد المصارف العربية)-2016/03/15، على موقع www.uabonline.org/ar/research/economic

كذلك دور الدولة الانفاقي كمحرك للاقتصاد الوطني فقد بلغ مستوى الانفاق العام 79% من النتاج المحلي الاجمالي لعام 2012، وهو مؤشر على عدم الاستقرار الاقتصادي [1].

ط- الشعور بعدم الرضا: ان المواطن العادي يشعر بعدم الرضا والسخط على الوضع العام والعتب الشديد القاسي على السياسيين وهذا ليس في مصلحة الانتخابات والعملية الديمقراطية في اختيار ممثلي الشعب، بعض السياسيين الحريصين على الوطن وعلى تطور وتقدم العملية السياسية يشاركون المواطن قلقه وينتقدون هذا النوع من الديمقراطية ويفضلون التخلي عنها لصالح ديمقراطية حيوية تسهم في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لإنهاء الأزمات العديدة في مجال الاقتصاد والسياسة والأمن والحياة الاجتماعية [2] .

ي- الفساد المالي والاداري، يشير مفهوم الفساد على انه السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يفضي الى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، او زيادة الاعباء على الموازنة العامة، او خفض كفاءة الاداء الاقتصادي، او سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية مادية او غير مادية، عينية او نقدية على حساب المصلحة العامة [3]، اذ وصلت معدلات الفساد الى مستويات عالية في العراق، ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2012 احتل العراق المرتبة (169)، اذ اثر الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وتوزيع منافعها بشكل متساوي على حد سواء، وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول، وخلق تفاوت في توزيع الاصول، وسوء الانفاق الحكومي، وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء والى عدم نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها، كذلك يقود الفساد المالي الى تعريض الامن الوطني للخطر من خلال شراء الذمم والتجسس على الدول العربية، وتدخل اجهزة المخابرات الدولية في اثارة الاضطرابات في بعض الدول العربية، وخلال سلطة الائتلاف الموحد في العراق برئاسة (بول بريمر) فقد كانت هذه السلطة مسؤولة عن فقدان (8.8) مليار دولار من أموال النفط العراقية, وحسب تصريحات مكتب المفتش العام (ستيوارت براون) –وقد أعلن حينها إنها

---

[1] – صالح ياسر، لنظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، اوراق سياسية، فريدريش إيبرتب مكتب العراق، بغداد، 2013، ص ص9–10.

[2]- حمدي العطار ، فشل الديمقراطية التوافقية ، بحث منشور على موقع الرافدين الالكتروني. www.alrafidayn.com/2012-05-26-html

[3]- حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد28، جامعة الكوفة، 2013، ص119.

صرفت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية وفي مشاريع إعادة الأعمار للفترة من تشرين الأول 2003 ولغاية حزيران 2004, وان هذه الأموال هي من صندوق برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) وهي من أموال العراق النفطية, ولا تشمل أموال المساعدات المقدمة من بعض الدول المانحة, فضلا عن عمليات بيع النفط بدون عدادات وبعمليات تهريب داخليا وخارجيا, والتي لازالت مستمرة, وفي ظل أموال مذكرة التفاهم وأموال إعادة أعمار العراق, فمن مجموع (20) مليار دولار لم تتسلم الحكومة سواء 90 مليون دولار, وإن الفساد في عمليات إعادة الأعمار بلغ (4) مليار دولار عام 2007, وهو ما يشكل 10% من الناتج الإجمالي [1].

ك- الخصخصة، يعد القطاع العام هو اساس اقتصاديات العديد من دول العالم النامي وهو محرك اساس لكل نشاط اقتصادي، وتوفير فرص عمل، مع اعطاء دور ثانوي للقطاع الخاص، وهو ما وسع دور الدولة في الاقتصاد ليشمل الانتاج والتوزيع والتسعير، ولكن مع تطور الاقتصاد العالمي القائم على السوق الحرة والقطاع الخاص، وازدياد الكثافة السكانية وقلة الموارد، ادى الى عدم كفاية القطاع العام وترهله، والذي قاد الى قيام بعض الدول بإصلاحات وتحولات اقتصادية نحو اقتصاد السوق والقطاع الخاص، او ما تسمى بالخصخصة وهو بيع ممنهج لأغلب مؤسسات القطاع العام إلى المستثمرين في القطاع الخاص المحلي أو العالمي [2]، الا ان قلة الموارد والخبرات وعدم وجود صناعات متطورة، وضعف المؤسسات والتشريعات القادرة على استيعاب التغييرات الاقتصادية، اضافة الى الدور الانتهازي للقطاع الخاص وعدم الثقة به من قبل الجمهور، قاد الى فشل او تلكؤ اغلب تجارب الدول النامية في التحول لاقتصاد السوق، وجعلها تدور في فلك فرض الاصلاحات الاقتصادية بالقوة، او العودة للقطاع العام بعيوبه وتحمل خسائر كبيرة، وهو ما قاد الى حدوث اضطرابات مجتمعية عديدة والى حدوث حركات مطالبة بالإصلاح بعضها اخذ جانب العنف المسلح [3].

ل- تهريب راس المال الى الخارج: ان عمليات تهريب الاموال الى دول الجوار ودول العالم الاخرى، وبمبالغ طائلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، كمكان امن للاستثمار، وبحكم علاقات مختلفة، يقود الى

[1] - وقد كشفت تقارير المفتش العام الأمريكي العام المقدمة للكونغرس الأمريكي وتقارير المفتش العام العراقي في وزارة النفط إن خسائر العراق بلغت 24 مليار دولار منذ بداية الاحتلال حتى عام 2007. للمزيد ينظر, المصدر السابق نفسه, ص 88. كذلك بنظر, كوثر عباس , أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية , أوراق دولية, جامعة بغداد, العدد142, 2005, ص1، ينظر كذلك، موقع منظمة الشفافية العالمية على الانترنيت. http://siteresources.worldbank.org

[2] - عبد الفتاح علي الرشدان، رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 98, 1999، ص56.

[3] - نور ضياء حسين , اتساع ظاهرة البطالة والفقر والتهميش وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , 2007، ص8.

استنزاف عملات البلاد واضعاف الاحتياطي المالي، وانتشار البطالة والفقر، وحرمان البلد من موارد اقتصادية التي يمكنها من بناء الاف الشركات والمصانع وتشغيل ملايين العمال، كذلك يؤدي الى انعدام مشاركة راس المال الوطني في المشاركة وبناء التمية في الدول العربية، فقد قدرت الاموال العراقية في الاردن حوالي (2) مليار دولار، وعدد الشركات ب(25324) شركة عام 2007، وهذا يعد استنزاف لثروات البلاد التي يمكن ان تكون لها دور في التنمية الاقتصادية [1].

م- الترهل الوظيفي وتضخم القطاع العام، اتبعت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003 سياسة التوظيف بشكل مفرط من اجل كسب الشارع في الانتخابات، مما نجم عنه تضخم كبير في اجهزة الدولة، وهو ما ادى الى سوء استخدام الموارد وانفاق اغلبها على الموازنة التشغيلية، ومن ثم عدم استخدامها بشكل مثالي في التنمية البشرية، وتعريض البلاد لازمات مالية بسبب الاعتماد على النفط وتقلبات اسعاره ، والتي قادت في بعض الاحيان الى خفض رواتب الموظفين او خفض قيمة العملة العراقية لسد المستحقات العامة [2] .

ن- اهمال الاصلاح الاقتصاد، والاستغلال السيئ للوظيفة العامة، فهناك انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل بعض من يتولى مسؤولية في حالة اتخاذه قرارات مرتبطة باستغلال الموارد، ومنها صيغة الرشى، والاختلاس، والغش، والتهرب الضريبي، والتعامل مع أكثر من وظيفة حكومية باستحقاقات كل مركز منها، بمعنى العمل في أكثر من دائرة في آن واحد، وتزوير الوثائق الرسمية، وعرقلة إجراء المعاملات، والابتزاز، واستغلال النفوذ، وعدم احترام وقت العمل، وامتناع الموظف عن تأدية عمله، والوساطة، بيع أو تأجير أملاك الدولة، لتحقيق مصالح شخصية. ويتجسد ذلك بتدخل بعض قيادات القوى السياسية في بيع ممتلكات الدولة أو تأجيرها للأقارب والأصحاب والتابعين أو شرائها لمصلحته أو مصلحة أقاربه ومحسوبيه، الاستغلال السيئ للوظيفة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة، سواء أكانت هذه المصلحة مرتبطة بحزب أم عائلة. وهذا لا يعني بالضرورة حصول المسؤول على رشوة مادية وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية. وعلى وفق اعتبارات حزبية ضيقة أو شخصية أو عائلية، شيوع ظاهرة ضعف القدرات الإدارية والعلمية لدى القيادات الإدارية النافذة بسبب الابتعاد عن الأسس الموضوعية في الاختيار والتعيين واسناد الأدوار إلى غير اهلها، المؤدي إلى تخريب المنظومة الحكومية

[1] - فوزية خدا كريم عزيز، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الاستاذ، العدد207، 2013، ص89.

[2]- حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 120.

والمؤسسة الحكومية، من خلال خلق مجموعة نفعية تغطي العيوب وتعمل على تجميل الحالة، وإزاحة قوى العمل القادرة والكفؤة والناجحة [1].

2- العوامل الاقتصادية الخارجية:

للعوامل الاقتصادية الخارجية دور في عدم الاستقرار ، وهذه العوامل الاتية:

أ- الهيمنة الاقتصادية الخارجية، هناك تنافس اقليمي ودولي كبير على موارد العراق النفطية وعلى اسواقه الواسعة، فقد عملت اغلب دول الجوار على استثمار الاحتلال الامريكي لمصلحتها من خلال تدمير ممنهج للاقتصاد العراقي ومنع بناء أي قاعدة صناعية وزراعية والتنافس على اسواقه الواسعة، كذلك جعل اغلب السلع الغذائية والاستهلاكية مستوردة من خارج العراق وعدم وجود أي منتجات غذائية او صناعية محلية منافسة لها، مما قاد الى ارتفاع اسعارها، واستنزاف العملة الاجنبية لكثرة التحويلات للخارج من اجل الاستيراد او الايداع في المصارف الاجنبية مما يحرم تنمية الاقتصاد العراقي وتشغيل الايدي العاملة وتطوير المصانع[2]. اذ بلغ مقدار التبادل التجاري بين العراق وايران حوالي 12 مليار دولار، وسجل التبادل التجاري بين العراق وتركيا لعام 2018 (10) مليار دولار[3].

ب-الديون الخارجية، من خلال هيمنة برامج البنك الدولي، اذ إن سيطرة دول الشمال على البنك الدولي مكنت نشاطات البنك الدولي لتكون في خدمة أيديولوجية التنمية الرأسمالية، الذي لايقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد الضغوطات والتدخل الأجنبي[4]. فعلى الرغم من شطب العديد من دول العالم لديون العراق والتي بلغت (120) مليار دولار [5]، وارتفاع وارادات العراق النفطية مع ارتفاع اسعار النفط لغاية 2013، الا ان العراق لم يجني أي فائدة منها، فقد ذهبت للاستثمار في مشاريع فاشلة والفساد المالي الواسع واستقدام شركات ذات كفاءة

---

[1]- خضر عباس عطوان؛ سالم سلمان: الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، دراسات سياسية، بيت الحكمة ، العدد 20، 2012، ص9. كذلك ينظر، جورج قرم، اخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي؟ مصدر سبق ذكره، ص 49.

[2] - حميد الجميلي, العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة, مجلة منتدى الفكر العربي, المجلد 28 ،العدد 207, 2013, ص10.

[3]- جمهورية العراق – وزارة الخارجية، العراق ودول الجوار، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية على الانترنيت، تاريخ دخول الموقع، 2022/1/23، على الرابط التالي، http://www.mofa.gov.iq/

[4] - ليلى أحمد الخواجة "انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية" منتدى إقليمي حول: "العالم العربي والعولمة: تحديات وفرص" , تونس, 1999، ص56. كذلك ينظر، أسامة عبد المجيد العاني، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسية، مجلة شؤون عربية، العدد108, 2001، ص48.

[5]- تمكن العراق عام 2004 في شطب نحو 100 مليار دولار أميركي من ديونه على خلفية توقيع اتفاقية نادي باريس ورفض كلا (يران والسعودية وقطر والامارات والكويت) من شطب ديونها، للمزيد ينظر، صلاح حسن بابان، هل سيتمكن العراق من تسديد ديونه عام 2048؟ مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ، 2021/5/15، تاريخ دخول الموقع، 2022/1/23، على الرابط الالكتروني، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/18/%D9%87-%D8%9F

واطئة، وارتفاع الميزانية التشغيلية، مما دفع الحكومات العراقية المتعاقبة الى اللجوء الى اسواق المال العالمية من اجل الاقتراض لسد العجز اذ ارتفع مجموع الدين العام من (32.5) مليار دولار عام 2014 الى (122) مليار دولار عام 2017 ، ويتوقع ان تصل الى (133.1) عام 2022 ، والخضوع لشروط صندوق النقد الدولي مثل رفع الدعم عن الاسعار والخصخصة، وتحرير سعر الصرف ووقف التعيين، وهو ما اثر على الواقع الاقتصادي من رفع الاسعار وارتفاع معيشة المواطن وهو ما اثر على الاستقرار الاقتصادي [1].

ج- مركزية الاقتصاد العالمي، مع دخول الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة اتضح بشكل واضح قواعد السلوك الدولي الشديد المركزية، وفي ظل هذه القواعد تنتقل عدة من مقومات السيادة الداخلية (الوطنية) في مجال الاقتصاد العالمي، وهي كلا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وهذه المؤسسات هي التي تحدد قواعد السلوك وأساليب الإدارة الاقتصادية التي يجب اتباعها بوساطة راسي السياسة في البلدان المختلفة دون أدنى مرونة أو تحريف، وبذلك ترتبط القروض وإعادة الجدولة والتسهيلات التجارية والصناعية والصفقات التكنولوجية وتوريد الأسلحة بمدى التزام الدولة المعنية بقواعد السلوك التي تحددها هذه المؤسسات وبالسقوف التي تفرضها على مختلف الأنشطة والممارسات الوطنية والدولية لاشك ان قواعد السلوك الدولي القائمة على الإدارة المركزية للاقتصاد العالمي تعززت بتزايد الدور المهيمن لهذه المؤسسات على الاقتصاد العالمي [2]. هذه السياسة تقود الى اندماج الاقتصاد النامي ومنه العراقي بالاقتصاد الغربي، فالمركزية في إدارة الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تآكل الهيكليات عند الضعفاء وتماسكها عند الأقوياء ، وإذا كان خيار المركزية مقيداً في دول المركزية فإن هذا الخيار الإقليمي يمكن أن يهمش مناطق طرفية واسعة النطاق في دول الجنوب ويلحقها بالفضاءات الاقتصادية القارية الإقليمية، وهذه تعود بالنفع على الدول الغربية الذي تحافظ على هيمنتها في السوق العالمي خاصة في مجال الغذاء والتكنولوجيا والمبادرة في الإنتاج الصناعي المتجدد، وتقود الى نهب ثروات الجنوب من خلال منع تحقيق التنمية والدخول في العصرنة على وفق منهجها التنموي المستقل فضلاً عن منعه من احتلال مكانة مرموقة في حركة العلم والتكنولوجية والدخول في ثروات العصر فاعلاً فيها ومنتجاً لا مستهلكاً وفي هذا الاطار تفرض دول الغرب قيوداً شديدة على حركة التنمية في البلدان النامية،

[1]- نور شدهان عداي، تحليل مسار الدين العام للمدة (2010-2014)، بحث منشور، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2016، ص3. كذلك ينظر، احمد معن الطبقجلي، ديون العراق.. نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص ص6-13.

[2]- حميد الجميلي, العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة, مصدر سبق ذكره، ص11.

خاصة ما يتعلق منها بقيود التكيف ازاء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية ومواجهة الصدمات الخارجية وجعلها تتكبد تكاليف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها [1].

د- شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هذه الشروط والالتزامات تفضي في النهاية إلى أن تذوب في هذه العملية الخصائص الوطنية وتمتنع البلدان أو مجتمعات الأطراف عن بناء الوحدة الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد الذي أصبح عالمياً، والتآكل على مستوى السلطة الوطنية وبناء نظام إنتاج معولم يتجاوز نظم الإنتاج الوطنية ويحل محلها إذ تذوب فيه الاستقلالية الوطنية لصالح المركزية، ويؤدي إلى تفكيك القطاع العام وتقليص سلطة الدولة لصالح رأس المال الأجنبي والشركات عابرة الوطنية، وإلى تقليص دائرة الاقتصاد الوطني (تحديد سلطة القرار الاقتصادي الوطني)، وجعل العالم النامي مجتمعات طرفية تتطور على وفق شروط تطور مراكز الرأسمالية المتقدمة وشروط الاندماج التبعي في السوق العالمية، ودفع دول الجنوب عن مستقبلها التنموي خارج بيئتها الاقتصادية أي تعطيل الفكر التنموي القائم على التنمية المستقلة، واخيرا احكام حلقات التبعية المالية والنقدية والتنموية والتكنولوجية والغذائية والتجارية [2].

هـ-ضعف التكامل الاقتصادي العربي، على الرغم من وفرة الموارد الاقتصادية في اغلب الدول العربية وتنوعها بين النفط والغاز والزراعة والصناعة والمعادن والأيدي العاملة، في المقابل، تعاني هذه الدول من تخلف في المجال الاقتصادي، فالدول العربية غير النفطية مثلا تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة، تتمثل في مديونيات ضخمة ونسب بطالة عالية وتدن في الخدمات الصحية والتعليمية، وضعف في ميزان المدفوعات، وهذا ما يقود الى نوع من الصراع الخفي بين الدول العربية الغنية والفقيرة، وانتشار ظاهرة الهجرة من الدول الفقيرة للدول الغنية ما قد يولد ازمات اجتماعية وسياسية فيها، كذلك تعاني الدول العربية سوء استثمار المال العربي داخليا، اذ ترفض الدول العربية الغنية الاستثمار في الدول العربية وتلجأ العديد منها الى الاستثمار في دول اجنبية كما هو الاستثمار الزراعي للسعودية والامارات في امريكا اللاتينية وبعض دول اسيا الوسطى وتركيا، مع توفر اراضي زراعية واسعة في السودان والعراق ومصر وتونس يمكن الاستثمار فيها وتشغيل الايدي العاملة العاطلة هناك [3].

---

[1]- آية عبد العزيز, آليات جديدة.....أشكال و أنماط التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بعد غزو العراق, مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية, بحث منشور الكترونيا, 11 تموز 2017، https://elbadil-pss.org/2017/07/11

[2] - سيد مصطفى ابو الخير, استراتيجية فرض العولمة الآليات الاقتصادية ووسائل الحماية، القاهرة، دار ايتراك، 2008, ص 269-292.

[3] - ثناء فؤاد عبدالله، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص101.

و- ضعف الامن المائي العربي، تعد المنطقة العربية بحسب مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية نموذجا للعجز المائي فرغم أن مساحة الوطن العربي تمثل حوالي 10 بالمئة من مساحة اليابسة ويقارب سكانه نحو 5 بالمئة من مجموع سكان العالم إلا أنه يستحوذ على أقل من 1 بالمئة من موارد المياه العذبة المتجددة، وتشير التقارير إلى أن أكثر من 15 دولة عربية تعاني الآن من العجز المائي ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد تدريجياً اذ تؤكد الدراسات أن استهلاك الفرد في المنطقة العربية كان نحو 3800 متر مكعب عام 1960 وانخفض إلى 1200 متر مكعب عام 2000 وسينخفض إلى 650 مترا مكعبا عام 2025، ويعاني العراق من مشكلة المياه والتي تتمثل بوجود مشاكل مع دول المنبع تركيا وايران والتي بنيت العديد من السدود على الانهار التي تنبع منها مما ادى الى حصول جفاف في العديد من مناطق العراق ولا سيما في فصل الصيف، وتصر الاراضي ومن ثم هجرة من الريف الى المدن للبحث عن اعمال اخرى للعيش، وهو ما سبب كثافة سكانية في المدن وظهور العشوائيات على اطراف المدن وما تسببه من ضغط على الخدمات وسوق العمل، كذلك الهجرة من الريف قادت الى ترك العديد من الاراضي الزراعية والذي اثر على الواقع الزراعي وشحة الموارد الزراعية والاعتماد على استيرادها من دول الجوار مما يقود الى تذبذب اسعارها وتأثيرها على الحالة المعاشية للمواطن [1].

***- الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:**

***- الاستنتاجات**

- يعد الاستقرار الامني والسياسي مفتاح التقدم الاقتصادي، وتراجعها يقود الى التخلف الاقتصادي، والذي يعد احد اسباب عدم الاستقرار السياسي فيها، فالقرارات الفردية، وضعف المشاركة السياسية، وابعاد اصحاب الاختصاص عن صنع القرار كلها عوامل تقود لعدم الاستقرار السياسي.

[1]- نور جليل هاشم، التوقعات المستقبلية لاستخدامات المياه في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العددان 22-23، 2007، ص ص1-19. كذلك ينظر، رائد سامي عباس العبيدي، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية، مقال منشور بتاريخ 2011، تاريخ دخول الموقع، 2022/1/23، على الرابط الالكتروني، https://www.nahrainuniv.edu.iq/ar/node/2981

– سياسة الانفاق غير المنظمة في خاصة الدول الريعية المعتمة على النفط، اذ مع كل طفرة نفطية تبدا هذه الدول بالاتجاه الى زيادة المرتبات التي تذهب اغلبها للاستهلاك الفردي، والى عقد صفقات بمئات المليارات من الدولارات، اضافة الى انتشار الفساد المالي، بدلا من ان يتم توظيف الاموال في تنشيط الصناعة والزراعة وتحسين البنى التحتية، لذا اغلب هذه الاموال تذهب نتيجة هبوط وانتكاس الصفقات، مما يشكل خسارة كبيرة للدولة.

– نستنتج ان القطاع الخاص هو قطاع مصلحي انتهازي، وهو يبحث عن الصناعات التي توفر له مكسب سريع وكبير ولا تحتاج الى جهد وخبرات، لهذا يتجه الى الصناعات الغذائية والمشروبات والى العقارات والمضاربة، لهذا فهو لا يوفر قاعدة اقتصادية يمكن ان تساهم في تخفيف حدة البطالة والفقر في الدول العربية.

– التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع شكل حواجز كبيرة بينها، فهناك طبقات اقطاعية ورأسمالية فاحشة الثراء، وطبقة دنيا معدومة يلفها الفقر والحرمان، وبينهما كبقة وسطى تحاول ان تستغل كلتا الطبقتين للوصول للسلطة والتمسك بها، لهذا فان عدم التعاون بين الطبقات ولد نوع من الاحتقان الطبقي وشعور الطبقة الدنيا هي الاكثرية بالحرمان مما ولد حركات متطرفة لبست بعضها ثوب التدين للوصول لأهدافها، مما قاد الى تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

*** – التوصيات.**

– خلق اصلاح اقتصادي واداري من خلال جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الخارجية، من خلال التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، وخصخصة القطاع العام تدريجيا، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الاقتصاد، وعلى الرغم من ان بعض اوجه الاستثمار تشكل خطرا على الاقتصاد، الا انه يمكن تدارك ذلك من خلال جذب الاستثمارات التي تطور الاقتصاد والصناعة وتشغيل الايدي العاملة من خلال استغلال الموارد بأفضل الطرق.

– توفير الامن والاستقرار في الداخل، ان فرض الامن لا يأتي من خلال القوة المفرطة او فرض الامر الواقع، بل من خلال تشجيع التحول الديمقراطي، فالتحول من السلطوية الى النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية وتوسيع المشاركة السياسية، هو الطريق الامثل للرفاه الاقتصادي، لان هناك علاقة تبادلية أو ترابطية بين التقدم الاقتصادي بمعنى التحول نحو اقتصاد السوق الحر وبين التقدم السياسي بمعنى التحول الديمقراطي. ومنشأ هذه العلاقة التبادلية الترابطية حسب اعتقادنا نابع من حاجة ماسّة تتمثل في أن الوصول إلى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي يتميز بقواه الذاتية،

فإن النظام السياسي يكون بذلك قد كوّن الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً إلى فئات اجتماعية أوسع، وبمجرد الوصول إلى تلك المرحلة تنشأ الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع نطاق الاقتصاد القومي وتعقيده، فيصبح من الصعب إدارته مركزياً، ما يدفع باتجاه اللجوء إلى اللامركزية لتحقيق ذلك.

– التعاون العربي المشترك على توسيع القاعدة الصناعية والتجارية بينهم من خلال توفير مناطق صناعية وتجارية وسياحية من مناطق جغرافية مختلفة، للمساهمة في تشجيع الاستثمار والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، الذي ينمي الصناعات الوطنية ويطورها، ويوفر فرص العمل للعاطلين، ومن ثم يقلل من الفوارق الاقتصادية بين الدول العربية قدر الامكان، اضافة الى تخفيف القيود الجمركية بين الدول العربية، وخاصة من خلال السماح باستيراد السلع التي تدخل في الصناعة والزراعة بقيود جمركية ميسرة، ومن الدول العربية التي تنتج هذه السلع لتشجيع الصناعات العربية، كذلك تسهيل دخول البضائع الزراعية والصناعية العربية الى الاسواق مع تقليل الاستيراد من الخارج، وذلك لتشجيع الزراعة العربية خاصة وان هناك دول عربية مثل السودان لديها اراضي زراعية تكفي لسد حاجة الدول العربية من المنتجات الزراعية والحيوانية.